



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
**Central Bank of Sudan
Public Information Note**

السنة الاولى العدد (5)

سبتمبر 2010

المحويات

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :	2
2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:	4
4 1-2 التضخم:	4
5 2-2 عرض النقد:	5
7 3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:	7
8 4 التمويل المصري وتطور الجهاز المصرفي:	8
9 5 موقف القطاع الخارجي: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	9
11 6-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الأوراق المالية :	11
12 منحني العائد على شهادات شهامة: -	12
15 منحني العائد على صكوك الاستثمار الحكومية:	15

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (سبتمبر 2010)

Central Bank of Sudan
Public Information Note (September 2010)

"تهتم النشرة ب توفير معلومات دقيقة و موقعة على أساس شهري عن أداء الاقتصاد السوداني و تنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وهي تعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي و تهدف إلى تمليل الرأي العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد و الفرض و التحديات الماثلة و التدابير و الاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي و النقدي و تحقيق الاهداف التنموية في السودان"

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

تحسن اداء الاقتصاد العالمي بشكل افضل مما كان متوقعاً حسب تقارير صندوق النقد الدولي التي صدرت مؤخراً حول التعافي من الازمة المالية العالمية ، حيث انتعش النشاط بسرعة مقاوطة فقد كان متبايناً في كثير من الاقتصادات المقدمة وقوياً في معظم الاقتصادات الصاعدة و النامية . ويتوقع ان يرتفع الناتج العالمي بقدر 4.25% تقريباً خلال الاعوام 2010- 2011، عقب انكماشه بعدل 5% في عام 2009 . وكان الدعم الذي وفرته السياسات عنصراً اساسياً في اعطاء الدفعية المبدئية لمسيرة التعافي، وهناك اهتمام متزايد بتنسيق السياسات على مستوى قمة العشرين والتجمعات الاقتصادية الاقليمية المختلفة والتي ركزت على تسهيل السياسة النقدية و توفير حجم استثنائي من السيولة الداعمة . كذلك قدمت السياسة المالية في معظم الدول دفعه تنشيطية كبيرة في مواجهة تحديات تمويل و دعم النمو و التنمية.

تبين الاداء الاقتصادي في الاقتصادات المقدمة حيث حققت الولايات المتحدة نمواً اقتصادي افضل من اوروبا واليابان . وعلى مستوى الاقتصادات الصاعدة و النامية تأخذ بلدان اسيا الصاعدة زمام القيادة في مسيرة التعافي، كما حقق النمو قوية متزايدة في اقتصادات امريكا اللاتينية و الدول النامية الاخرى في بلدان افريقيا و التي تجتاز الازمة المالية العالمية ومن المتوقع ان تعافى من اثارها بقوة اكبر .

ويرجح ان تظل في الطليعة نفس الاقتصادات التي بدات بانطلاقه قوية، حيث يتعرض النمو في البلدان الأخرى لمعوقات فرضتها الاضرار الدائمة التي لحقت بميزانياتها العمومية في القطاع المالي، حيث تمثل الاحتمالات ارتفاع الدين العام في الاقتصادات المقدمة والنامية على حد سواء، ولذلك لا بد من وضع استراتيجيات محددة في الدول النامية لخاتمة ارتفاع الدين العام في الاقتصاد، ولذلك تعتبر امكانية تعرض التعافي الهش لصدمات جديدة وارد خصوصاً مع انكشاف البنوك للمخاطر العقارية لازال مصدراً لمخاطر متعددة في الولايات المتحدة واجزاء من اوربا وظهور بعض الاصول السامة في بيانات شبكة المراسلين الدوليين .

مازال الحصول على التمويل امراً صعباً في معظم اقتصادات العالم بالرغم من حزمة الخطط التحفيزية، وبدأ تشدد معايير الاقراض المصرفى ينحصر في الاقتصادات المقدمة مما يشير إلى ان ازمة الائتمان توشك على الاتماء، بينما بدأ نمو الائتمان يعود إلى سرعته السابقة في كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، ومع ذلك لا تزال الوضاع المالية أكثر صعوبة مما كانت عليه قبل الازمة . وهناك تحسن في اداء البورصات العالمية فقد استقرت الوضاع في اسواق السندات واسهم الشركات وتشير معظم المؤشرات الى استقرار نسبي في اداء اسواق المال .

هناك ارتفاع في التدفقات المالية عبر الحدود من الاقتصادات المقدمة الى كثير من الاقتصادات الصاعدة، وتشمل اهم القوى الحركة لهذه التدفقات سرعة النمو في الاقتصادات الصاعدة ، وفروقات العائد الكبيرة ، وعودة الاقبال على تحمل المخاطر . وجاء اتعاش التدفقات العابرة للحدود مصحوباً بعض التغيرات في اسعار الصرف الفعلية حيث انخفاض سعر الدولار الامريكي وارتفعت بعض العملات المعومة الأخرى في الاقتصادات المقدمة والصاعدة . الا ان بوادر حرب عملات بين الدول الكبرى قد بدأت، حيث لم تلتزم الصين بخطة رفع سعر اليوان بعد ان اثر سلباً على تنافسية صادراتها وقلل من قدرتها في بناء احتياطيات النقد الاجنبى، مما اضطر الولايات المتحدة الى رفع الضغوط على الصين في محاولة لتجحيم العجز التجارى الذي تضخم بشكل لم يسبق له مثيل .

تشير المؤشرات الى ان نسب الفقر في العالم قد تراجعت ولكن بشكل بطيء بفضل النمو الاقتصادي المتزايد لكل من الهند والصين . ويلاحظ ان الدول الغنية لم تلتزم باتفاق نسبة 0.7 بالمائة من دخلها القومي الاجمالي على المساعدات التنموية بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية .

اثبتت بوادر ازمة الغذاء ضرورة اتباع سياسات تشجعية وتحفيزية في مجال الزراعة في الدول النامية وخاصة محصول القمح والذرة والارز ، عليه لابد من تشجع الاتاج المحلي واتخاذ اجراءات محددة لتقليل تكلفة الاستيراد عن طريق تسهيل اليات سوق النقد الاجنبى في توفير الموارد الالازمة وبناء المخزون الاستراتيجي لخابهة مخاطر تذبذبات الاسعار من ناحية وتحسين الحياة المعيشية للمواطن من ناحية اخرى . ولذلك لابد ان تتجه الدولة ايضاً لتنمية طاقتها الاتاجية الزراعية ولزيادة صادراتها الزراعية بالاستفادة من احدث الاساليب التكنولوجية والاقتصادية الزراعية العصرية والتحول الى الزراعة التجارية، وفي هذا الاطار يدرس البنك المركزي خطط وتدابير محددة ل توفير التمويل للقطاع الزراعي وتشجيع الصادرات الزراعية . ايضاً لابد من الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الاخرى وعلى وجه الخصوص توفير التمويل للطاقات المتتجدة للتسع في انتاج الطاقة الشمسية لتزويد الصناعة والزراعة والسكن، ايضاً يمكن لابد من الاهتمام بتعدين الذهب وفتح المجال واسعاً لتصديره في اطار اعادة تدوير عائدات النقد الاجنبى لتمويل المشاريع في القطاعات الاتاجية المختلفة مما يخلق فرص عمل جديدة ويساعد في استدامة النمو والتنمية الاقتصادية . من حيث انعكاس اوضاع اسعار الصرف العالمية والتغيرات في معدلات التضخم على الاقتصاد السوداني، فهناك تزايد في الضغوط التضخمية ل معظم شركاء التجارة الخارجية للسودان في شهر سبتمبر 2010م، الامارات العربية (1.3%)، كوريا (2.5%)، اليابان (-0.9%)، الهند (15.5%)، منطقة اليورو (1.8%) الصين، (3.5%) السعودية، مصر (13.3%)، ويوقع ان تعكس هذه التذبذبات على سعر الصرف الجنبه السوداني ومعدلات التضخم الداخلية في البلاد، مما يتطلب تضافر الجهد بين السياسة المالية والسياسة التقديمة لتجفيم التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

الانخفاض معدل التضخم الكلى في شهر اغسطس الى 10.3% ومن ثم تراجع مرة اخرى ليسجل 9.2% لشهر سبتمبر 2010م، ويعزى هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار الحبوب الغذائية نسبة لظهور الاتاج المبكر في بعض الولايات ، وكذلك انخفاض اسعار بعض سلع البقوليات والخضر ، والانخفاض اسعار السكر لقرب موسم الاتاج .

ويكفل القول بان اتهاج سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع الاحتياطي النقدي القانونى وسحب ودائع البنك المركزي طرف البنك التجارى قد ساهم بشكل مقدر فى امتصاص فائض السيولة والسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادى .

الشكل رقم (1)التضخم من ابريل- سبتمبر 2010



2-2 عرض النقود:

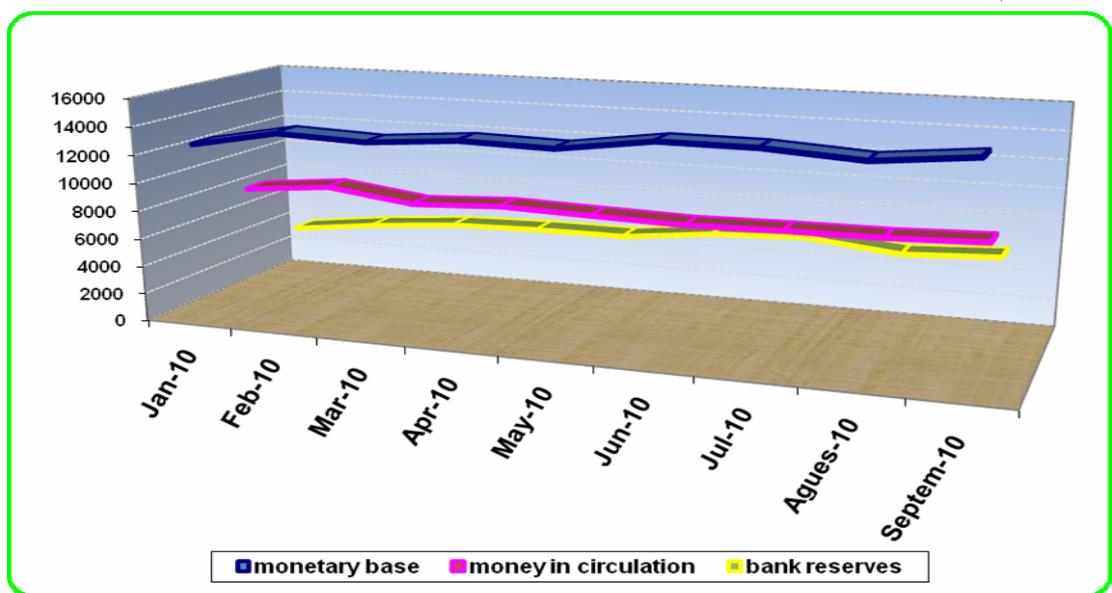
ارتفع عرض النقود بنهایة سبتمبر الى 33263 مليون جنيه مقارنة بـ 32760 مليون جنيه بنهایة اغسطس بمعدل نمو تراكمي 17.4% وتبليغ النسبة المستهدفة في معدل النمو الاسمي لعرض النقود 28.1% (بنهاية ديسمبر 2010م) كهدف وسيط وبزيادة عن الموقف بنهایة اغسطس بنسبة 1.8%. وبالنسبة لموقف عرض النقود كأصول او استخدمات، تشير العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية الى انخفاض صافي الاصول الاجنبية (NFA) من 5931 الى -6026 مليون جنيه لشهر سبتمبر بمعدل 1.6%， وزيادة صافي الاصول المحلية (NDA) بنسبة 1.2% عن موقف شهر اغسطس بسبب ارتفاع صافي المطلوبات على الحكومة (net claims on government) .

وانخفاض المضاعف النقدي (multiplier) من 2.29 في اغسطس الى 2.23 في سبتمبر 2010م .

الشكل رقم (2) العوامل المؤثرة في عرض النقود يناير -سبتمبر 2010



الشكل رقم (3) مكونات عرض النقود يناير—سبتمبر 2010م



جدول (1) العوامل المؤثرة على عرض النقود يناير—سبتمبر 2010م

	NFA	NDA	revaluation	monetary base	money in circulation	bank reserves	multiplier	money supply	cumulative growth
January	5172-	10065	7744	12636	8251	3886	2.21	27934	1.5
February	5577-	11017	8493	13789	8832	4620	2.05	28314	3.9
March	-5563	10740	8366	13543	8010	5127	2.22	30132	6.4
April	4982-	10643	8368	14028	8309	5264	2.22	31099	9.8
May	5327-	10758	8451	13881	8116	5252	2.23	31030	9.6
June	5877-	11615	9000	14738	7945	5941	2.13	31356	10.7
July	5817-	11632	8937	14707	8043	6182	2.23	32727	14.9
August	5931-	11365	8860	14294	8074	5485	2.29	32742	15.6
*September	6026-	11965	8978	14917	8276	5823	2.23	33255	17.4

*بيانات شهيرية

3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي ارتفاعاً طفيفاً من 2.366 جنيه للدولار في أغسطس الى 2.367 للدولار في سبتمبر 2010م ، فيما سجل سعر الدولار في السوق الموازي 2.87، وارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.05 جنيه في شهر أغسطس الى 3.09 في شهر سبتمبر، ويتسق ذلك مع المرونة النسبية التي المستخدمة في تحديد سعر الصرف ، وشملت عمليات التدخل في سوق النقد الاجنبي نشاطاً كبيراً في هذا الشهر وهناك خطوة موضوعة للمحافظة على استقرار سعر الصرف تهم بادارة الاحتياطيات وعمليات التعقيم (sterilization) عن طريق عمليات السوق المفتوحة واجراءات ضبط السيولة بالتنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي، ولذلك يمكن القول بأنه يمكن الحد من عمليات المضاربة في سوق النقد الاجنبي (تجارة العملة) بالتنسيق مع الجهات الأخرى وتوجيهه الموارد للالوليات، وتعطية مدفوعات النقد الاجنبي الفعلية، حيث اثبتت تجربة حصر بيع النقد الاجنبي ان المضاربة تمثل مصدر اساسي لرفع سعر العملة الأجنبية، ولذلك هناك حزمة تدابير من شأنها ان تساعد في توفير النقد الاجنبي لكافة عمليات الاستيراد والمدفوعات الأخرى غير المنظورة وكذلك تساعد في تحجيم المضاربة .

وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط المتعلقة بعمليات النقد الاجنبي أجرى بنك السودان المركزي تعديلات في الضوابط والإجراءات في مجال الحسابات الجارية بالنقد الأجنبي (الحرة للمقيمين)، حيث سمح للمصارف بفتح الحسابات الجارية الحرة بتحويلات من الخارج فقط ، كما سمح بفتح الحسابات الجارية الحرة للأفراد الذين لديهم تدفقات نقدية مستمرة بالنقد الأجنبي (بعد إبراز المستندات المؤيدة لذلك) لغذية حساباتهم مثلاً(الذين يتقاضون مرتباتهم بالعملة الأجنبية أو الذين لديهم تحويلات منتظمة وراتبة) ، ويسمح للعاملين بالدولة بفتح حسابات ادخار أو استثمار فقط (دون منحهم دفاتر شيكات) ولا يشترط أن يتم فتح الحسابات بتحويل من الخارج . ويكون الحد الأدنى لفتح الحساب الجاري 5000 يورو (فقط خمسة ألف يورو) أو ما يعادلها من عملة الدولار الأمريكي ، الريال السعودي ، الدرهم الإماراتي ، الجنيه الإسترليني . وهناك تشجيع لدعم تحويلات المغتربين لتوسيع قاعدة ودائع البنوك واجراءات أخرى لتسهيل صادر الذهب والصادرات الأخرى مما يساعد في دعم موارد النقد الاجنبي بالبلاد، ويدرس البنك المركزي حالياً حزمة من الاجراءات التي تساعد في تشجيع وترقية الصادرات غير البترولية .

في مجال استخدام الحسابات وتقديرها، فقد سمح للمصارف باستخدام كل طرق الدفع لتنفيذ عمليات الاستيراد للسلع الأساسية ذات الأولوية (القمح، الأدوية، الأجهزة والمعدات الطبية، مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي، الآلات والمعدات الرأسمالية) والاستيراد لأغراض الاستثمار. أما بالنسبة للسلع الأخرى فيتم استيرادها عن طريق خطابات الاعتمادات المستندية إطلاع (Sight/Lcs) والدفع ضد المستندات (Cash Against Document)، وتم حظر إصدار خطابات الضمان بالنقد الأجنبي للمقيمين لصالح مستقدين بالداخل، كما حظر على المقيمين شركات وافراد القيام باى استثمارات خارجية حرصاً على حفظ الموارد لاستخدامها داخل البلد، وأن تتم تسوية كافة المعاملات الداخلية بالعملة المحلية.

2- 4 التمويل المصرفى وتطور الجهاز المصرفي:

وفقاً لموجهات السياسة التمويلية للعام 2010، استمر بنك السودان المركزي بتحفيزه البنوك التجارية لتمويل القطاعات الاتاجية، وتبذل جهود مكثفة للإشراف والرقابة المصرفية للتأكد التام من التزام البنوك والصرافات بتحفيزها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي، والتأكد من توفير التمويل للقطاعات الاتاجية، ومن المتعارف عليه هناك مخاطر تمويل تنوع حسب النشاط الاقتصادي، وبالتالي هناك دائماً توفيق بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تشجيع التمويل المصرفى لدفع الاتاج، ولذلك وضعت الضوابط الالزامية لضمان استرداد التمويل وادارة مخاطر الائتمان للتأكد من ضمان حقوق المودعين كاحد اهم اهداف البنك المركزي.

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ استمرار الارتفاع النسبي للتمويل المصرفى لجميع القطاعات الاتاجية، وزيادة تدفق التمويل لكل القطاعات بالعملتين المحلية والاجنبية خلال شهر اغسطس 2010، حيث سجل تمويل التجارة المحلية والواردات أعلى نسبة تغير بلغت 15.0% و 13.0% على التوالي، ثم القطاع الصناعي بـ 10.5% والزراعي بـ 10.8%. ومن حيث الصيغ بلغت نسبة مساهمة المراجحة 66%， أخرى 12%， المشاركة 8%， المقاولة 5%， المضاربة 4%， السلم 3%， الاجارة 1% من اجمالي تدفق التمويل المصرفى بالعملة المحلية لشهر سبتمبر 2010م ويسجع البنك المركزي صيغ الاجارة المنتهية بالتمليك فى التمويل طويلاً الامد وهناك صيغ ومشقات مالية فى مرحلة الدراسة من شأنها ان تشجع التمويل وتقلل مخاطر الائتمان.

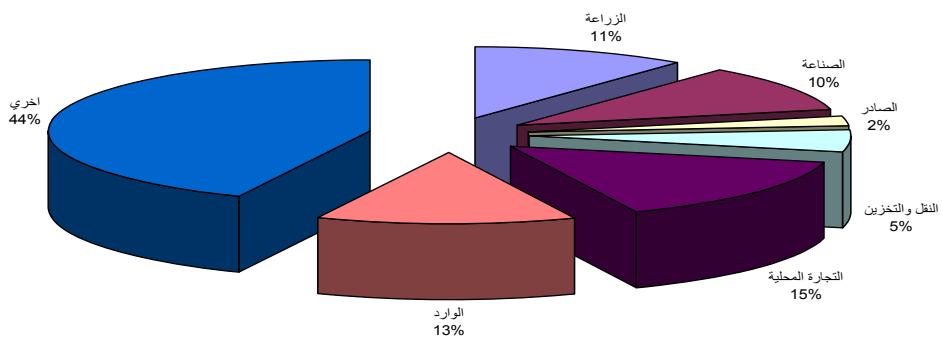
المجدول رقم (2) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات - شهر أغسطس 2010 :

مليون جنيه

النسبة %	المجموع	اجنبي	محلي	القطاع
10.8	2241.1	23.7	2217.4	الزراعة
10.5	2164.1	641.3	1522.9	الصناعة
2.2	454.3	65.4	388.9	الصادر
5.0	1037.4	33.9	1003.5	النقل والتخزين
15.0	3096.5	309.8	2786.7	التجارة المحلية
13.0	2690.9	1378.7	1312.2	الوارد
43.4	8976.6	1193.8	7782.7	آخرى
100.0	20661.0	3646.7	17014.3	المجموع

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك والمؤسسات المالية

توزيع التمويل المصرفي اغسطس 2010م



■ اخرى ■ الوارد ■ التجارة المحلية ■ النقل والتخزين ■ الصادر ■ الصناعة ■ الزراعة

2-5 موقف القطاع الخارجى: حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

هناك تحسن فى موقف التجارة الخارجية للبلاد فى الربع الثالث لعام 2010م، نتيجة لاستمرار تبني السياسات التى تشجع الصادرات غير البترولية ، بالإضافة الى تنظيم عمليات تنقيب الذهب لكي يساهم بمنسبة اكبر فى حصيلة

ال الصادرات غير التقليدية ، ومن المتوقع ارتفاع الطلب على اللحوم السودانية خلال موسم المهدى ، كما يتوقع ان تكتفى الدولة جهودها للتوسيع فى صادر الايثانول والذهب .

الجدول رقم(3) (أ) الصادرات غير البترولية للفترة اول يناير حتى 31 اغسطس 2010م

المبالغ بملايين الدولارات

2010		2009	
القيمة	السلعة	القيمة	السلعة
26.4	اللحوم	3.4	
91.6	الحيوانيات الحية	83.3	
106.8	سمسم	106.1	
50.8	الصينغ العربي	42.9	
8.8	سكر	16	
18.8	المجلود	12	
29.9	قطن	15.7	
720	ذهب	87.7	
69.4	اخرى	124	
1053	الاجمالى	367.3	

المصدر الادارة العامة للجمارك

الجدول رقم(3) (ب) تفاصيل الواردات للفترة اول يناير حتى 31 اغسطس 2010م

المبالغ بملايين الدولارات

اجمالى الواردات	اخرى	الآلات والمعدات	المصنوعات	النقل	الغذاء	
1614.59	359.67	384.22	298.96	184	387.74	الواردات
100.00	22.28	23.80	18.52	11.40	24.01	نسبة المساهمة %

يلاحظ ترکيز الاستيراد بنسبة 24% في الغذاء في بلد يمكن ان يكون سلة غذاء العالم، ولذلك لابد من تنسيق الجهود لاحلال الواردات الزراعية والصناعية عبر استراتيجية تعتمد على الانتاج من اجل التصدير ولن يأتى ذلك بقيام قاعدة التصنيع وتطوير البنية التحتية للاستفادة من وفورات القيمة المضافة، ولذلك لابد من تضافر الجهود وتنسيق السياسات في القطاع الاقتصادي بشكل متكامل من اجل النهوض بالزراعة والصناعة والاستفادة من فرص ازمة الغذاء العالمي وتوسيع التصدير الى اسواق دول الجوار التي بدات تستقبل الصادرات السودانية في اتجاه التكامل الاقتصادي الاقليمي، كذلك المساعدة في توطيد الروابط الاقتصادية بين السودان والدول الصاعدة وتشجيع حركة التجارة والاستثمار .

الذهب:

شهدت أسعار الذهب السودانية خلال شهر سبتمبر 2010 ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بشهر اغسطس ، حيث سجل سعر الجرام عيار 24 حوالي 40.4 دولار مقارنة بـ 39.9 دولار في المتوسط لشهر اغسطس ، وهناك أدلة مؤكدة بوجود كميات كبيرة من الذهب في ولايات نهر النيل ، والقضارف ، والشمالية، كردفان والنيل الازرق تستدعي تدخل الدولة لتنظيم عمليات التنقيب العشوائي للاستفادة منها في دعم الناتج القومي الاجمالي وتنمية الاقتصاد الوطني، من المتوقع ان يفوق صادر الذهب هذا العام مليار دولار (تم تسجيل 720 مليون دولار في الفترة من اول يناير حتى 31 اغسطس) .

2-6 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

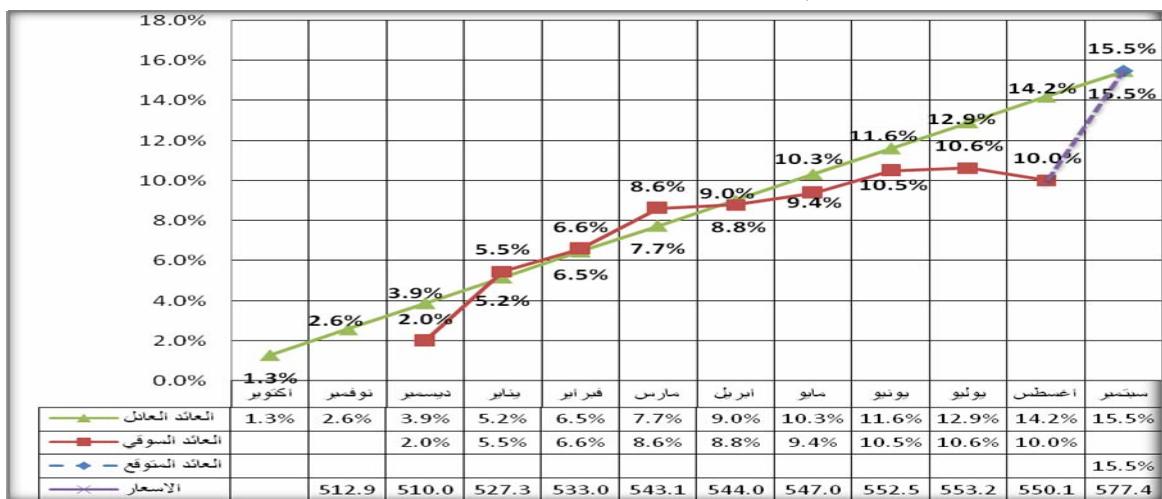
ارتفع الحجم الكلي لإصدارات شهادات شهامة من 8795.63 مليون جنيه لشهر اغسطس الى 9179.98 سبتمبر 2010 ، بلغت نسبة الاجانب في قطاع البنوك التجارية 0.43% ، وقطاع المؤسسات والصناعات بنسبة 0.13% ، كما بلغت النسبة الكلية للاجانب 0.56%، ويترافق متوسط العائد السنوي على الشهادات المشاركة الحكومية في السوق الثانوي لعدة اصدارات ما بين 14.5% ، 16% . وهذا يدل على ان شهامة اصبحت اهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة واحد اهم موانع الادخار .

¹ انظر الجدول رقم(3) (أ)

لم يطرأ أي تغير على شهادات صرح مقارنة بالموسم السابق ، إذ بلغ الحجم الكلي لاصدارات شهادات صرح 2154.40 مليون جنيه في 30 سبتمبر 2010، وسجلت نسبة الاجانب في قطاع المؤسسات والصناديق 7.24%. كما بلغت النسبة الكلية لاستثمارات الاجانب في سوق الوراق المالية 12.31%. وبلغ إجمالي حركة التداول في السوق الثانوي بالنسبة لشهادات صرح في 20 سبتمبر 11.75 مليون جنيه حيث بلغ عددها 117497 شهادة ، وبلغ متوسط العائد السنوي 16%.

أغلق مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية مرتفعاً من (2365.29) الى (2365.50) نقطة بفارق (0.21) نقطة عن الشهر الماضي ، حيث تم التداول هذا الشهر في قطاعات : البنوك ، الاتصالات والوسائط ، الخدمات المالية ، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية ، فيما سجلت قطاعات : التأمين ، الصناعي ، الأخرى ، التجارى والزراعي غياباً عن تداول هذا الشهر . مقارنة بمؤشرات التداول لشهر اغسطس فقد ارتفعت جميع المؤشرات ، اذ بلغ حجم التداول من (153753979.61) الى (209526674.94) جنيه لشهر سبتمبر 2010م ، بلغ عدد الصكوك من (551330) الى (589811) صكًا ، وعدد الاسهم المتداولة من (746403) الى (4681507) سهماً ، وعدد العقود المنفذة من (677) الى (715) عقداً .

شكل رقم (3) منحني العائد على شهادات شهادة 43 اصدار 1/2009/10:-

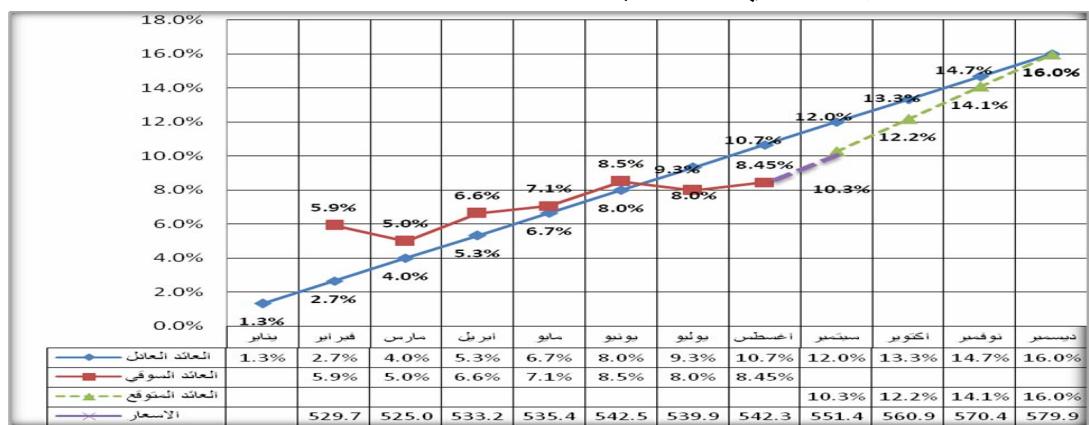


المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

بدأت شهادة الإصدارة 43 بعدد عائد للقيمة السوقية قدره 2% أقل من القيمة العادلة بـ 1.9%. ثم ارتفعت تدريجياً في يناير وفبراير ومارس لتحقيق عائد أعلى من القيمة العادلة ، وفي شهر يونيو بلغ عائد الشهادة

في المتوسط 10.4% بسعر السوق و 10.3% بالسعر العادل. منذ يونيو وحتى الان، وتلاحظ هبوط العائد بسعر السوق عنه بالسعر العادل . شهده شهر اغسطس انخفاض العائد على الشهادة عن يونيو بـ 0.6% وبانحراف كبير عن العائد المتوقع للشهادة بلغ أكثر من 4%， ويعزى ذلك الى انخفاض التوزيعات الحقيقية على شهادات شهامة والتي انخفضت الى 13% في توزيعات اغسطس 2010. وكانت الاصدارة أقل تذبذباً مقارنة مع الإصدارات الأخرى حيث بلغ الانحراف المعياري لسعر السوق 2.8% .

شكل رقم (4) منحني العائد على شهادات شهامة 44 اصدار 1/1/2010 :-



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

يلاحظ ان الفرق بين العائد بسعر السوق والعائد بالسعر العادل في بداية تداول الاصدارة 44 بلغ 3.2%， حيث عكست هذه الزيادة قوة الطلب عليها وقلة المعروض، ويمكن تفسير ذلك باوضاع السيولة لدى حملة الشهادات من شركات وافراد وبنوك. منذ شهر مارس وحتى يونيو بدأت اسعار السوق تقارب سعر الشهادة العادل . في اغسطس عكست اسعار السوق تراجعاً ما جعلها اقل من السعر العادل بمتوسط بلغ حوالي 2.3% حيث كان العائد بسعر السوق في اغسطس 8.39% وتبقى لتاريخ تصفيتها 4 اشهر مما يجعل العائد المتوقع للشهادة علي حسب توقعات السوق في حدود 13.5%， بينما العائد المتوقع علي حسب نشرة الاصدار 44 بلغ متوسط العائد المتوقع للاصدارة 44 حوالي 13.15%， وكانت اقل تذبذباً مقارنة بالاصدارة 43 حيث بلغ الانحراف المعياري لسعر السوق 1.3% .

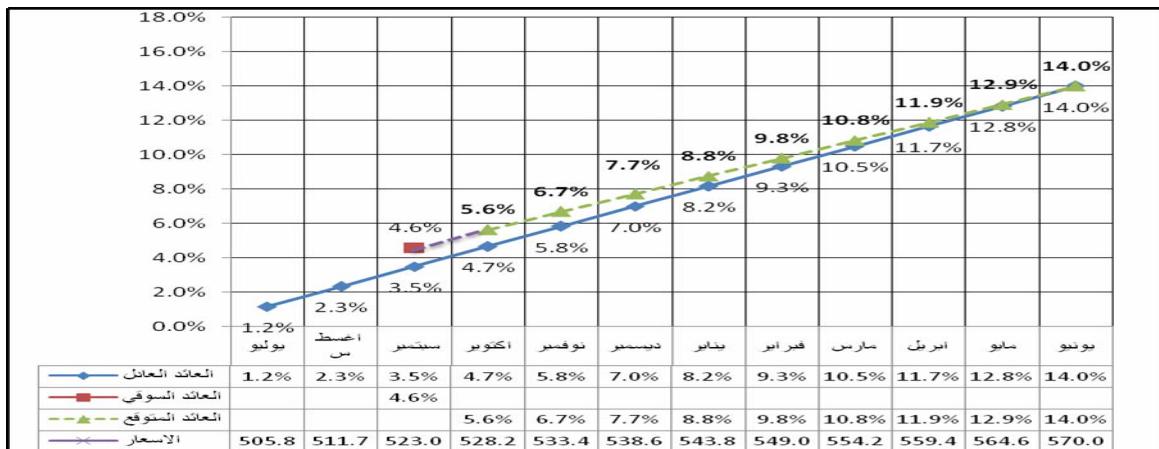
شكل رقم (5) منحني العائد على شهادات شهامة 45 اصدار 2010/4/1:



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

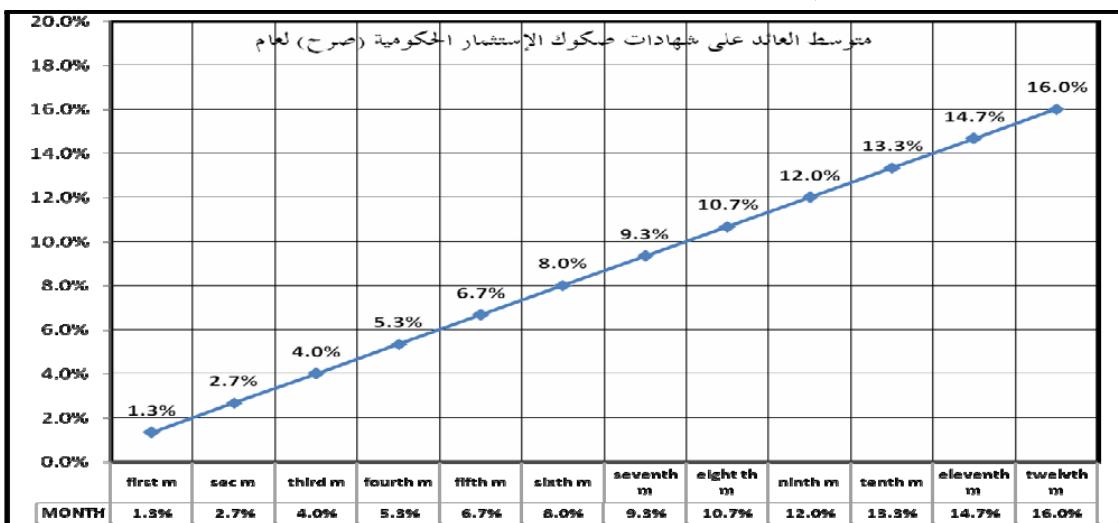
بدأت الإصدارة 45 بعائد قدره 5.5% في يونيو بسعر السوق وهو عائد أعلى من السعر العادل بحوالي 1.5% ، ومن ثم انخفض العائد بسعر السوق في يوليو إلى 4.2% بينما شهد شهر أغسطس زيادة طفيفة للعائد بسعر السوق إلى 6%، الا انه مازال أدنى من القيمة العادلة بحوالي 1.6% وتعتبر الإصدارة الوحيدة التي شهد العائد عليها زيادة ظاهرة عن الشهر السابق مقارنة بالإصدارات الأخرى والتي شهد العائد عليها استقراراً للثلاث شهور السابقة. بلغ متوسط العائد المتوقع للإصدار 45 حوالي 11.0 وبلغ الانحراف المعياري 0.9 وهذا يعني ان الإصدارة 45 هي اقل تذبذباً في العائد من بين جميع إصدارات شهامة المطروحة حالياً في السوق، ويعتبر شهر سبتمبر هو الشهر الأول من عمر الشهادة من حيث التداول في السوق الثانوي حيث بدأت هذه الشهادة بعائد قدرة 4.6% وهي تزيد عن القيمة العادلة 1.1%.

شكل رقم (6) منحني العائد على شهادات شهامة 46 اصدار 2010/7/1:



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

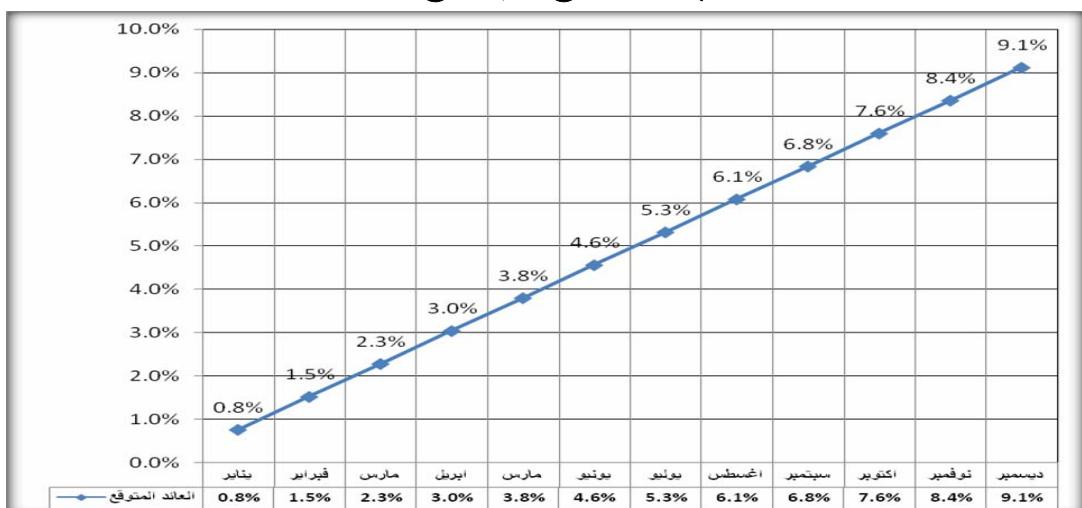
شكل رقم (7) منحني العائد على صكوك الاستثمار الحكومية:



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

يوضح الشكل رقم(7) عائد صكوك الاستثمار وفق نشرات الاصدار، ويلاحظ ان تداول هذه الصكوك في السوق الثانوي متذبذب وطبيعة هذه الاصدارات توزع عائداتها بصورة ربع سنوية ونصف سنوية، ولذلك لابد من تشجيع نشاط صرح في عمليات السوق الثانوية لتصبح احد اهم المعاين الادخارية سنوية، ولذلك لابد من تشجيع نشاط صرح في عمليات السوق الثانوية لتصبح احد اهم المعاين الادخارية بإجراءات وتضمن استمراريتها .

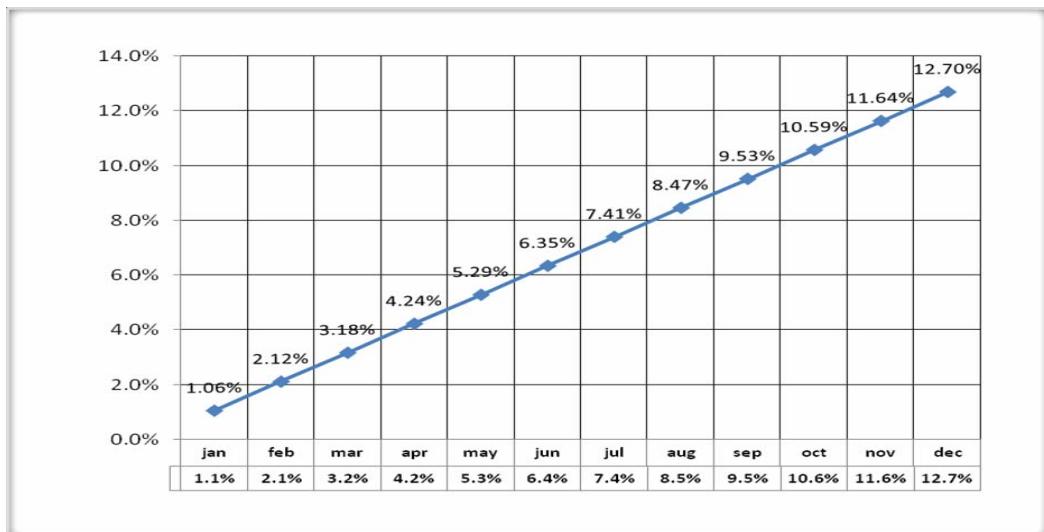
شكل رقم (8) منحني العائد المتوقع على الودائع الاستثمارية للعام 2010



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

يتوقع ان يبلغ متوسط العائد للودائع الاستثمارية في نهاية العام 2010 حوالي 9.1% وذلك وفق تقديرات الارباح الحقيقة في المصارف، وهي تمثل احد اهم مصادر التمويل في الاقتصاد.

شكل رقم (9) منحني العائد المرجح الكلي على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك:-



المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة التمويل

ومن المتوقع ان يبلغ العائد الكلي المرجح لكل الاوعية الاستثمارية بنهاية العام 2010م 12.7%

جدول يوضح اوزان الاوعية الادخارية المكونة للمنحني بالشكل رقم (7):

الوزن النسبي	القيمة (ملايين الجنيهات)	اسم الوعاء الادخاري
45%	8,581.6	الودائع الاستثمارية بالبنوك
44%	8,280.12	شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)
11%	2,116.7	شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)
	18,978.42	الاجمالي

والله الموفق ،

بنك السودان المركزي - إدارة البحوث والتنمية